كلية التجارة
قسم الإقتصاد

تعظيم دور تجارة مصر الخارجية السلعية لدعم النمو الإقتصادي

Maximizing The Role of Egypt's Foreign Commodity Trade to Support Economic Growth

الباحثة/ نجوى إبراهيم محمد الشحات زين

أ.د/عبد الفتاح عبدالرحمن عبد المجيد
أستاذ الإقتصاد المتفرغ بكلية التجارة جامعة المنصورة

د/ إبراهيم حمدي شتا
مدرس الإقتصاد بكلية التجارة جامعة المنصورة

تعظيم دور تجارة مصر الخارجية السلعية لدعم النمو الإقتصادي

مستخلص:

إن التجارة الخارجية السلعية لها دور هام في تحقيق النمو الإقتصادي. وتتمثل مشكلة هذا البحث فى كيفية تعظيم دور تجارة مصر الخارجية السلعية لدعم النمو الإقتصادى. ويتناول هذا البحث وضع الميزان التجارى المصرى والعجز الهيكلى المزمن الذى يتسم به وأهم الإتفاقيات التجارية التى تعمل مصر فى إطارها، وأهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى إستخدام التجارة الخارجية كأحد المحركات الأساسية للنمو الإقتصادى.

وبالتأكيد على أهمية التوازن بين سياستى تشجيع الصادرات و الإحلال محل الواردات، يقترح هذا البحث مجموعة من الحلول والتوصيات (فى كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل) لعلاج المشاكل التى يعانى منها قطاع التجارة الخارجية السلعية المصرية من أجل تعظيم دورها لدعم النمو الإقتصادى. ومن أهم هذه التوصيات: **(١)** تعظيم الإستفادة من الإتفاقيات التجارية الدولية القائمة من خلال تحسين التنسيق والتكامل بين القطاعين العام والخاص، **(٢)** تطوير السياستين المالية و النقدية وزيادة التنسيق بينهما، **(٣)** تطوير إستراتيجيات التسويق الدولى من خلال تنويع الصادرات السلعية الزراعية والصناعية وكذلك الأسواق الدولية، **(٤)** تطوير قطاعى الزراعة والصناعة بداية من تحسين الوضع الإقتصادى والإجتماعى للفلاح والعامل وصولاً إلى تطوير السوق من خلال تطوير وتمويل المدخلات وعمليات الإنتاج وتسويق المنتجات محلياً ودوليا، **(٥)** المحاربة الفعالة والحقيقية لظاهرة الفساد المالي والإداري وخاصّةً في القطاع الضريبي.

Abstract:

Foreign commodity trade has an important role in achieving economic growth. so the problem of this paper is how to maximize the role of the Egypt's commodity foreign trade in supporting economic growth. Therefore, this paper studies the situation of the Egyptian trade balance and its chronic deficit, the current Egyptian foreign trade agreements, and the main lessons derived from successful international experiments used the foreign trade as a major engine of economic growth.

Given the balance between exports' encouragement and imports' substitution policies, this paper suggests some solutions and policy implications for short, medium, and long runs to improve the role of Egyptian commodity foreign trade in supporting economic growth. Some basic policy implications are: **(1)** Maximizing benefits of the current Egyptian foreign trade agreements, by improving the coordination &

integration between public and private sectors. **(2)** Improving both monetary and fiscal policies and increase their coordination. **(3)** Improving the international marketing strategies through the diversification of agricultural & industrial exports and also international markets. **(4)** Improving both Egyptian agricultural & industrial sectors starting from improving the economic and social status and image of the Egyptian farmer & worker, and improving market structure & finance of inputs, production processes, and local & international marketing. **(5)** Effective and real fighting to the phenomenon of financial and administrative corruption, especially in the tax sector.

المقدمة:

إن النمو الإقتصادي هدف تشترك كل القطاعات في تحقيقه، والتجارة الخارجية قطاع مهم في صياغة إستراتيجية النمو الإقتصادي، وقد لعبت التجارة الخارجية دوراً هاماً في تحقيق النمو الإقتصادي في بداية التنمية في الدول المتقدمة حالياً في أوروبا وأمريكا، وكذلك في التجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق آسيا (عبد المجيد، ٢٠١٣، ص٤٨٣). إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات التي لا تجعلها محركاً للنمو الاقتصادي في الدول الساعية للتقدم. وقد إحتلت التجارة الخارجية السلعية دوراً هاماً في الإقتصاد المصري، حيث تشكل التجارة الخارجية السلعية نسبة هامة في جملة التجارة الخارجية المصرية، وبالتالي في الناتج المحلي الإجمالي المصري.

وتعاني مصر من عجز هيكلي مزمن في الميزان التجاري نتيجة لإختلال العلاقة بين الصادرات السلعية والواردات السلعية، مما يشكل خطراً كبيراً على نمو الإقتصاد المصري، وعلى المديونية الخارجية وإحتياطي النقد الأجنبي وبالتالي على قيمة العملة المحلية (الجنية المصري). لذا من الضروري دراسة الوضع الحالي للتجارة الخارجية السلعية في مصر، ومعرفة أهم الإتفاقيات التجارية التي تعمل مصر في إطارها وأهم المشكلات التي تواجهها، حتى يمكن إقتراح حلول وتوصيات لعلاج هذه المشكلات من أجل تفعيل دور التجارة الخارجية السلعية المصرية في دعم النمو الإقتصادي.

مشكلة البحث:

تعاني مصر من عجز هيكلي مزمن ومتزايد في الميزان التجاري، وهو من أهم أسباب العجز في ميزان المدفوعات مما يشكل ضغطاً مستمراً على قدرات الإقتصاد المصري، ويؤثر بالسلب على الأداء الإقتصادي مما يؤدي إلى إرتفاع المديونية الخارجية، وإنخفاض إحتياطي العملة الأجنبية وبالتالي تدهور سعر صرف الجنية المصري. ولذلك فإن مشكلة هذا البحث تتمثل في الإجابة على السؤال التالي: **كيف يمكن تعظيم دور التجارة الخارجية السلعية المصرية لدعم النمو الإقتصادي؟** وذلك من خلال دراسة الإتفاقيات التجارية التي تعمل مصر في إطارها وتحديد أهم المشكلات التي تواجهها وإقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تزايد العجز الهيكلي المزمن في الميزان التجاري المصري وتأثيره السلبي على العجز في ميزان المدفوعات، لأنه يعني الإعتماد المتزايد على حصيلة الصادرات الخدمية لسد هذا العجز مثل عائدات السياحة وإيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ولا يخفى أن أغلب حصيلة هذه الصادرات الخدمية يتأثر بشدة بالتغيرات والمشاكل السياسية المحلية والدولية مثل الحروب والإرهاب والأوبئة العالمية مثل جائحة كورونا الحالية.

أهداف البحث :

تتبلور أهم أهداف هذا البحث فيما يلي:

(١) دراسة الوضع الحالي لتجارة مصر الخارجية السلعية.

(٢) دراسة أهم الإتفاقيات التجارية التي تعمل مصر في إطارها.

(٣) تحديد أهم المشكلات التي تواجه تجارة مصر الخارجية السلعية.

(٤) تحديد أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تعظيم دور التجارة الخارجية لدعم النمو الإقتصادي.

(٥) إقتراح بعض الحلول والتوصيات التي تسهم في تفعيل دور التجارة الخارجية السلعية المصرية في دعم النمو الإقتصادي.

تقسيم البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى:

١- الوضع الحالي للتجارة الخارجية السلعية المصرية.

٢- أهم الإتفاقيات التجارية التي تعمل مصر في إطارها.

٣- أهم المشكلات التي تواجه تجارة مصر الخارجية السلعية.

٤- أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تعظيم دور التجارة الخارجية لدعم النمو الإقتصادي.

٥- أهم الحلول المقترحة.

٦- الخاتمة.

١- الوضع الحالي للتجارة الخارجية السلعية المصرية:

إن الإنخراط في التجارة العالمية أصبح واقعاً محتوماً، وقد كانت التجارة الخارجية السلعية وما زالت ذات أهمية كبيرة للإقتصاد المصري، حيث يميل حجم التجارة الخارجية السلعية إلى التزايد بإستمرار، فقد إرتفع حجم التجارة الخارجية السلعية المصرية من نحو ٢١,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ليبلغ نحو ٨٨,٩ مليار دولار لعام ٢٠١٨، كما يتضح من الجدول (١)، وبالتالي فهي تشكل نسبة هامة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت حوالي ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨. ويعاني الميزان التجاري المصري من عجز هيكلي مزمن ومتفاقم، بلغ نحو ٢٣,٨% في متوسط الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨، وقد تزايد من نحو ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ليبلغ نحو ٣٧,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨، كما يتضح من الجدول (١) والشكل (١)، مما يشكل ضغطاً مستمراً على قدرات الإقتصاد، ويؤثر بالسلب على الأداء الإقتصادي.

وقد نشأ العجز في الميزان التجاري عن إختلال العلاقة بين الصادرات السلعية والواردات السلعية. وهو ما تكشف عنه المؤشرات التالية (عبد المجيد، ٢٠٠٨، ص٤٤٠):

١- تزايد قيم الواردات السلعية باستمرار عن قيم الصادرات السلعية، كما يتضح من الجدول (١).

جدول (١)

تجارة مصر الخارجية السلعية

خلال الفترة من٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨ (الأرقام بالمليار$)

السنة	حجم التجارة السلعية	واردات سلعية	صادرات سلعية	صافي الميزان التجاري
٢٠٠٢	٢١,٧	١٤,٦	٧,١	٧,٥-
٢٠٠٣	٢٣,٠	١٤,٨	٨,٢	٦,٦-
٢٠٠٤	٢٨,٥	١٨,٠	١٠,٥	٧,٥-
٢٠٠٥	٣٨,٠	٢٤,٢	١٣,٨	١٠,٤-
٢٠٠٦	٤٨,٨	٣٠,٤	١٨,٤	١٢,٠-
٢٠٠٧	٥٩,٨	٣٧,٨	٢٢,٠	١٥,٨-
٢٠٠٨	٨٢,٢	٥٢,٨	٢٩,٤	٢٣,٤-
٢٠٠٩	٧٥,٥	٥٠,٣	٢٥,٢	٢٥,٢-
٢٠١٠	٧٢,٩	٤٩,٠	٢٣,٩	٢٥,١-
٢٠١١	٧٧,٨	٥٠,٨	٢٧,٠	٢٣,٨-
٢٠١٢	٨٥,٧	٥٨,٧	٢٧,٠	٣١,٧-
٢٠١٣	٨٣,٥	٥٧,٥	٢٦,٠	٣١,٥-
٢٠١٤	٨٦,٢	٦٠,١	٢٦,١	٣٤,١-
٢٠١٥	٨٢,٩	٦٠,٨	٢٢,١	٣٨,٨-
٢٠١٦	٧٦,١	٥٧,٤	١٨,٧	٣٨,٧-
٢٠١٧	٧٨,٨	٥٧,١	٢١,٧	٣٥,٤-
٢٠١٨	٨٨,٩	٦٣,١	٢٥,٨	٣٧,٣-
متوسط الفترة				٢٣,٨-

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري الأعداد من ٢٠٠٢/٢٠٠١حتى ٢٠١٨/٢٠١٧.

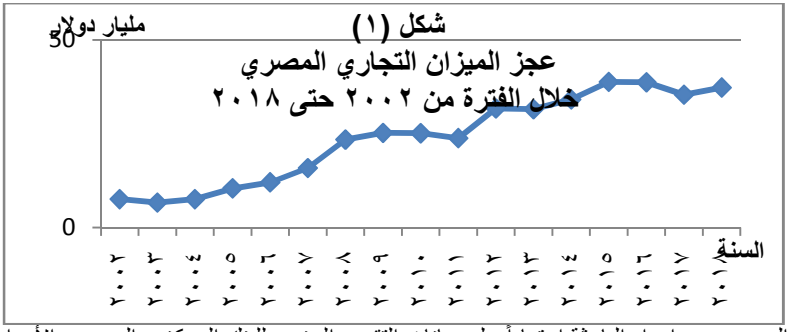

المصدر: من إعداد الباحثة إعتماداً على بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي المصري الأعداد من ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧.

٢- ضعف معدل نمو الصادرات السلعية مقارنة بمعدل نمو الواردات السلعية خلال معظم السنوات كما يتضح من الشكل (٢)، حيث بلغ متوسط معدل نمو الصادرات السلعية المصرية حوالي ٩,٨% خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨، في حين بلغ متوسط معدل نمو واردات مصر السلعية حوالي ١٣,٠% خلال نفس الفترة، بالرغم من كونهما يسيران غالباً في نفس الإتجاه مما يدل على أن جزءاً من الواردات يوجه لتنمية الصادرات وليس للإستهلاك المحلي (السيد، ٢٠٠٦).

شكل (٢)
معدل نمو الصادرات السلعية والواردات السلعية

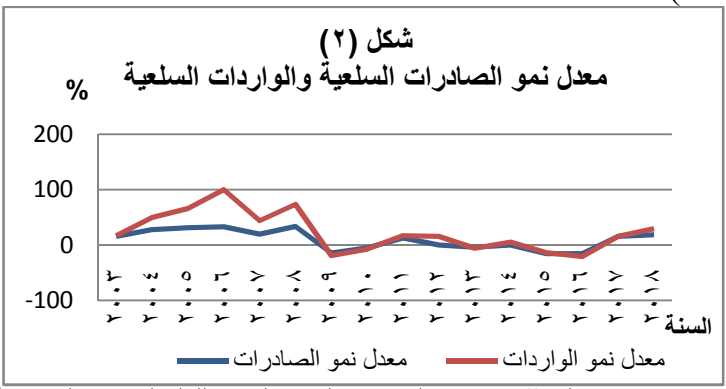

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي المصري[١].

٣- بلغت الأهمية النسبية للصادرات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي المصري حوالي ١١,٥% في متوسط الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨، في حين بلغت الأهمية النسبية للواردات السلعية حوالي ٢٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

٤- بلغت نسبة عجز الميزان التجاري المصري حوالي ١١,٦% خلال متوسط الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨، مع تزايد نسبة العجز بإستمرار خلال الفترة، حيث إرتفعت نسبة العجز من نحو ٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢، لتبلغ نحو ١٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨، مما يشكل خطراً كبيراً على إحتياطي النقد الأجنبي.

[١] حيث تم احتساب معدل النمو للسنة ن كالآتي: (ن- (ن-١))/ (ن-١)

٥- تراجع معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، حيث بلغ متوسط معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية حوالي ٤٨,٧% خلال متوسط الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨، وقد إنخفض من نحو ٦٠,٥% عام ٢٠٠٦ ليبلغ نحو ٣٢,٦% عام ٢٠١٦، ويلاحظ من الشكل (٣) أنه بدأ يأخذ إتجاهاً متزايداً بدايةً من عام ٢٠١٧.

شكل (٣)
معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية
خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨

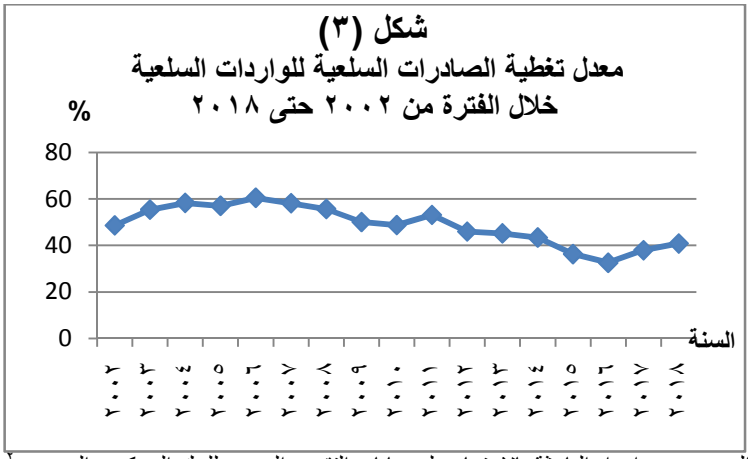

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي المصري[٢].

وكل هذه المؤشرات تكشف عن قوة الآثار السلبية التي قد تصيب الإقتصاد المصري، ويشكل عجز الميزان التجاري السلعي خطراً شديداً على الإقتصاد، لأنه يعني الإعتماد على حصيلة الصادرات الخدمية وعلى رصيد الإحتياطي من النقد الأجنبي لسد هذا العجز. وأن جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات الخدمية مرتبط بأوضاع سياسية غير مستقرة، لذا فإن السبيل الأقوم لخفض عجز الميزان التجاري وبالتالي عجز ميزان المدفوعات هو تنمية الصادرات، وإستكمال حلقات تصنيع بدائل الواردات لخفض الحاجة إلى الإستيراد (عبد المجيد، ٢٠٠٨، ص ٤٣٩).

[٢] حيث تم احتساب معدل تغطية الصادرات للواردات وفقاً للعلاقة: $Tc = (x \div m)100$.

٢ـ أهم الإتفاقيات التجارية التي تعمل مصر في إطارها:

دخلت مصر في العديد من الإتفاقيات التجارية بينها وبين الدول الأخرى، وقد كان لديها العديد من الدوافع للدخول في تلك الإتفاقيات، بعض هذه الدوافع سياسية ترتبط بالأمن القومي المصري، وبعضها إقتصادية تتعلق بتوسيع الأسواق وإيجاد موطن قدم للسلع الوطنية وإستفادة المستهلكين المصريين، وبعض هذه الإتفاقيات قد تم تفعيله بالفعل والبعض الآخر لم يتم تفعيله (جبر، ٢٠١٧، ص٨٣-٨٥)، ويمكن ترتيب أهم الإتفاقيات التجارية المفعلة بين مصر والدول الأخرى تصاعدياً وفقاً لتاريخ تنفيذ الإتفاقية كما يلي:

١/٢- إتفافية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين مصر والدول العربية:[٣]

نظراً لأهمية التكامل الإقتصادي العربي كخطوة لتحقيق الوحدة الإقتصادية العربية، وقعت مصر إتفافية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي، وتنبع أهمية الإتفافية لمصر من أهمية التعاون الإقتصادي العربي والاستفادة من السوق الكبيرة للدول العربية (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٢).

ويلاحظ أن صافي الميزان التجاري بين مصر والدول العربية لا يأخذ إتجاهاً واحداً، فأحياناً يحقق عجزاً تجارياً وأحياناً يحقق فائضاً تجارياً كما يوضح الجدول (٢)، مما يعكس أثر العلاقات السياسية على العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية.

[٣] تم توقيع الإتفافية عام ١٩٨١، ودخلت حيز التنفيذ في فبراير ١٩٩٨.

جدول (٢)

التجارة البينية بين مصر والدول العربية (الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	٩,٣	٨,٥	٠,٨
٢٠١٤	**٩,٧**	**١٠,٣**	**٠,٦-**
٢٠١٥	**٨,٥**	**٩,٤**	**١,٠-**
٢٠١٦	١١,٥	١٠,٣	١,٢
٢٠١٧	٩,٨	٩,٨	**٠,٠**
٢٠١٨	**٩,٥**	**١٢,٩**	**٣,٥-**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية مع التجمعات البينية، الأعداد من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

٢/٢- إتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)[٤]:

في ظل إهتمام مصر بدعم وتنمية وتطوير علاقاتها الإقتصادية والسياسية بالدول الإفريقية، إنضمت مصر إلى إتفاقية الكوميسا، وتتمثل أهمية هذه الإتفاقية لمصر في الاستفادة من السوق الواسعة لدول المجموعة والإعفاءات المتبادلة بالإضافة إلى الإستفادة من هيكل واردات الأعضاء، حيث تقبل تلك الدول على إستيراد العديد من المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية عالية، في حين تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسية تؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك المصري، ويؤدي التوقيع على الإتفاقية إلى إستفادة مصر من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الإفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى أفريقيا (جبر،٢٠١٧، ص٨٩.، الهيئة العامة للاستعلامات، sis.gov.eg).

---

[٤] Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)
وهي إتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا وتم توقيعها في ١٩٩٨/٦/٢٩، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٢/١٧.
الدول أعضاء الكوميسا: مصر- كينيا- السودان- موريشيوس- زامبيا- زيمبابوي- جيبوتي- ملاوي- مدغشقر- أوغندا- إريتريا- جزر القمر- أثيوبيا- رواندا- بورندي- ليبيا.

ويحقق الميزان التجاري بين مصر ومجموعة دول الكوميسا فائضاً تجارياً مما يدل على أهمية أسواق هذه الدول مع عدم مرونة أسواق هذه الدول للصادرات المصرية، حيث قلت الصادرات المصرية إلى دول المجموعة بالرغم من إنخفاض سعر الصرف للجنية المصري عام ٢٠١٧.

جدول (٣)

التجارة االبينية بين مصر ودول الكوميسا (الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	٢,٤	٠,٧	١,٧
٢٠١٤	٢,٠	٠,٧	١,٣
٢٠١٥	١,٨	٠,٦	١,٢
٢٠١٦	٢,١	٠,٧	١,٤
٢٠١٧	١,٦	٠,٦	١,٠
٢٠١٨	١,٩	١,٠	٠,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية مع التجمعات البينية، الأعداد من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

٣/٢- إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية[٥]:

يعد الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر، وهو المصدر الأساسي للإستثمار الأجنبي المباشر بها، وتعد إتفاقية البريكست من أهم الإتفاقيات التي وقعت عليها مصر، وتنبع أهميتها لمصر من إمكانية زيادة فرص الصادرات المصرية للإتحاد الأوروبي والإستفادة من السوق الواسعة لدول الإتحاد، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات والمنح التي يمنحها الإتحاد الأوروبي لمصر بالإضافة إلى جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لمصر من دول الإتحاد الأوروبي (جبر، ٢٠١٧، ص٩٤-١٠٠).

وبالرغم من كبر حجم التجارة البينية بين مصر ودول إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، إلا أن مصر تحقق عجزاً تجارياً دائماً معها كما يبين الجدول (٤)، مما يتطلب محاولة البحث في أسباب العجز ومحاولة علاجها.

[٥] تم توقيع الإتفاقية في ٢٠٠١/٦/٢٥ ببروكسل، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٤/١/١.

جدول (٤)

التجارة البينية بين مصر ودول إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

(الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	٧,٨	٢٠,٥	١٢,٧-
٢٠١٤	٨,٠	٢٢,٧	١٤,٧-
٢٠١٥	٦,١	٢٤,٤	١٨,٣-
٢٠١٦	٦,٦	٢٦,١	١٩,٥-
٢٠١٧	٧,٧	٢٠,١	١٢,٤-
٢٠١٨	٩,٠	٢١,٨	١٢,٨-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية مع التجمعات البينية، الأعداد من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

٤/٢- إتفافية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)[٦]:

المناطق الصناعية المؤهلة هي مناطق جغرافية محددة داخل جمهورية مصر العربية تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشرط إستيفائها لقواعد المنشأ المتفق عليها، حيث يشترط ألا تقل نسبة المكونات المصنعة محلياً عن ٣٥%، وأن تحتوي على نسبة مكون إسرائيلي لا تقل عن ١١,٧%، وتم تعديلها بعد ذلك إلى ١٠,٥% من المكون الإسرائيلي (الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، gafi. gov. eg.، الهيئة العامة للإستعلامات، sis. gov. eg). ووفقاً للتقرير السنوي للبنك المركزي المصري فإن صادرات مصر السلعية للولايات المتحدة الأمريكية قد إنخفضت منذ تطبيق إتفاقية الكويز فبعد أن بلغت الصادرات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية ٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧، أخذت تتناقص بعد ذلك بإستمرار لتبلغ ١,٨ مليار دولار فقط عام ٢٠١٧، مما يعني بأن إتفاقية الكويز لم تأتِ بالنتائج المرجوة منها، ولكنها أتت بنتائج عكسية، حيث إنخفضت الصادرات المصرية

[٦] Qualifying Industrial Zone (QIZ)، وقد تم توقيع هذه الإتفاقية في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤، ودخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٥.

للولايات المتحدة الأمريكية ولم ترتفع، كما إنخفضت الواردات السلعية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة.

والجدول (٥)، يبين حجم التجارة البينية والميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨، ويتضح منه أن مصر تحقق عجزاً تجارياً دائماً مع الولايات المتحدة الأمريكية إرتفعت قيمته بإستمرار حتى بلغ ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠١٨، ولعل هذا الإرتفاع الكبير يرجع بصورة أساسية إلى تطبيق سياسة سعر الصرف المرن (تعويم الجنية المصري) بداية من يوم الخميس ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وضعف مرونة الصادرات والواردات المصرية مع أمريكا.

جدول (٥)

حجم التجارة البينية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

(الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	٣,٧	٣,٩	-٠,٢
٢٠١٤	٢,٥	٤,٢	-١,٧
٢٠١٥	٢,٢	٣,٩	-١,٧
٢٠١٦	١,٣	٢,٦	-١,٣
*٢٠١٧	١,٤	٣,٩	-٢,٥
*٢٠١٨	١,٧	٥,٤	-٣,٧

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، الأعداد من ٢٠١٢/ ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦/٢٠١٥. * الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للعلاقات الإقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٨.

٥/٢- إتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية (أغادير)[٧]:

وتنبع أهمية هذه الإتفاقية لمصر من أهمية التعاون العربي المشترك، وتنمية التبادل التجاري والتعاون الإقليمي بين مصر والدول الموقعة كخطوة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

[٧] ودول أغادير هي : مصر والمغرب وتونس والأردن، وقد تم توقيع هذه الإتفاقية في ٢٠٠١/٥/١، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٥/١/١.

وبالتالي سوق عربية مشتركة، ويتم تسهيل الإجراءات الجمركية وتبني آلية لفض المنازعات. كما يتم تطبيق قواعد المنشأ التراكمي مما يصب أساساً في مصلحة السلع الصناعية، بحيث يتم التكامل بين الدول الأربعة (أعضاء الإتفاقية) لتصنيع سلعة واحدة يتم تصديرها للإتحاد الأوروبي معفاة من الجمارك.

ويحقق الميزان التجاري بين مصر ودول إتفافية أغادير فائضاً تجارياً أخذ في التزايد خلال السنوات الأخيرة، مما يدل على أهمية أسواق هذه الدول للصادرات المصرية، ومدى المرونة التي تتمتع بها الصادرات المصرية لهذه الأسواق، حيث أن إنخفاض سعر الصرف للجنية المصري في الفترة الأخيرة قد أدى إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات كما يتضح من جدول (٦).

جدول (٦)

التجارة البينية بين مصر ودول أغادير (الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	١,٥	٠,٢	١,٢
٢٠١٤	١,٣	٠,٣	١,٠
٢٠١٥	١,١	٠,٥	٠,٦
٢٠١٦	١,٢	٠,٧	٠,٥
٢٠١٧	١,٣	٠,٣	١,١
٢٠١٨	١,٦	٠,٥	١,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية مع التجمعات البينية، الأعداد من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.[٨]

٦/٢- إتفافية التجارة الحرة بين مصر و تركيا[٩]:

نظراً لأهمية التعاون في المجالات الإقتصادية والفنية لدعم عملية التنمية، عُقدت إتفافية التجارة الحرة بين مصر وتركيا (الهيئة العامة للإستعلامات، www.sis.gov.eg).

ومن الجدول (٧) يتبين أن حجم التجارة البينية بين مصر وتركيا تصاعد بشكل مستمر خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨

[٨] حيث تم تجميع بيانات الدول أعضاء الإتفافية بواسطة الباحثة.

[٩] تم توقيع الإتفافية في ديسمبر ٢٠٠٥، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٧/٣/١.

ليبلغ حوالي ٨,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ رغم توتر العلاقات السياسية بين البلدين في الفترة الأخيرة، ومع ذلك نجد أن التصاعد في حجم التجارة الدولية كان لصالح تركيا حيث حققت مصر عجزاً دائماً في صافي الميزان التجاري المصري التركي، ومن الجدير بالذكر أنه من المقرر أن تخضع الإتفاقية للتقييم من الجانبين المصري والتركي في العام الحالي ٢٠٢٠.

جدول (٧)

التجارة البينية بين مصر وتركيا (الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	١,٧	٢,٥	-٠,٨
٢٠١٤	١,٥	٢,٩	-١,٤
٢٠١٥	١,٣	٣,٤	-٢,١
٢٠١٦	١,٦	٣,٨	-٢,٢
٢٠١٧	٢,٤	٤,٢	-١,٧
٢٠١٨	٢,٨	٥,٣	-٢,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية مع التجمعات البينية، الأعداد من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

٧/٢- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر والرابطة الأوروبية للتبادل الحر (الإفتا)[١٠]:

تطلق "الإفتا" على الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، وتنبع أهمية الإتفاقية لمصر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية داخل دول المجموعة بالإضافة إلى حصول مصر على مساعدات مالية وفنية من دول الإفتا لتطوير القطاع الزراعي ومصائد الأسماك (الهيئة العامة للإستعلامات، www.sis.gov.eg).

ويلاحظ أنه بالرغم من تزايد حجم التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة بإستمرار، إلا أن مصر تحقق معها عجزاً تجارياً، مما يتطلب إعادة النظر في أسباب العجز ومحاولة علاجها.

---

[١٠] European Free Trade Association (EFTA)، وهي الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، وقد تم توقيع الإتفاقية في أغسطس ٢٠٠٧ ودخلت حيز التنفيذ في نفس العام.
والدول أعضاء الإفتا هي: مصر- سويسرا- النرويج- أيسلندا- ليختنشتاين.

جدول (٨)

التجارة البينية بين مصر ودول الإفتا (الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	٠,١	١,٤	١,٢-
٢٠١٤	٠,١	١,١	١,١-
٢٠١٥	٠,٢	١.٠	٠,٧-
٢٠١٦	٠,٦	١,١	٠,٥-
٢٠١٧	٠,٤	١,٠	٠,٦-
٢٠١٨	٠,٢	١,٦	١,٣-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية مع التجمعات البينية، الأعداد من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

٨/٢- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول تجمع الميركسور[١١]:

يعد تجمع "الميركسور" من أهم التجمعات الإقتصادية في أمريكا اللاتينية، لذا، فطبقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، وإقراراً بأن إتفاقيات التجارة الحرة تساهم في توسيع التجارة العالمية وتعظيم الاستقرار العالمي وتنمية علاقات أوثق بين شعوب العالم، تم عقد اتفاق تجارة بين مصر وتجمع الميركسور.

وتتمثل أهمية هذه الإتفاقية لمصر في كونها سوق ضخم يمكن أن يستغله المصدر المصري بالإضافة إلى الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات المقدمة لتسهيل دخول المنتجات المصرية لأسواق دول "الميركسور".

وبالرغم من تزايد حجم التجارة البينية بين مصر ودول هذا التجمع إلا أن مصر تحقق معها عجزاً تجارياً بإستمرار، مما يتطلب معه العمل على تعظيم الإستفادة من هذه الإتفاقية، خاصة وأنها في بداية فترة تطبيقها.

[١١] MERCOUSUR ،وقد تم توقيع الإتفاقية عام ٢٠٠٤، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠١٧/٩/١ ودول تجمع الميركسور هي: الأرجنتين- البرازيل- الأوروجواي- الباراجواي.

جدول (٩)

التجارة البينية بين مصر ودول تجمع الميركسور (الأرقام بالمليار$)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
٢٠١٣	٠,٣	٤,٠	٣,٨-
٢٠١٤	٠,٢	٣,٨	٣,٦-
٢٠١٥	٠,١	٤,٣	٤,٢-
٢٠١٦	٠,٢	٤,٩	٤,٧-
٢٠١٧	٠,٢	٤,٣	٤,١-
٢٠١٨	٠,٤	٤,٢	٣,٨-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية مع التجمعات البينية، الأعداد من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

٣- أهم المشكلات التي تواجه تجارة مصر الخارجية السلعية:

تواجه تجارة مصر الخارجية العديد من المشاكل والتحديات التي تضعف إمكانية زيادة الصادرات المصرية للخارج، وبالتالي علاج عجز الميزان التجاري. ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى:

١/٣- مشكلات خاصّة بقطاع التجارة الخارجية.

٢/٣- معوقات تنمية الصادرات.

٣/٣- مشكلات ترشيد الواردات.

وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه المشكلات:

١/٣- مشكلات خاصّة بقطاع التجارة الخارجية

وهي مشكلات هيكلية وتنظيمية وسياسية كما يلي:

١/١/٣- مشاكل هيكلية:

يتسم الاقتصاد المصري بوجود مشاكل عديدة في الهيكل الإنتاجي وفي هيكل الصادرات، وأهم هذه المشكلات هي:

١- تدهور أوضاع الكثير من الصناعات المصرية، خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وحتمية العولمة والإندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة تعرض الكثير من الصناعات لمنافسة خارجية شرسة وغير متكافئة قبل تأهلها لمواجهة تلك المنافسة (العيسوي، ٢٠٠٩، ص٥٠).

٢- ضعف قدرة القطاع الخاص على الإستثمار وإدارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسبب نقص الكوادر القادرة على إدارتها بشكل يؤهلها للتصدير. وهو ما يؤدي إلى ضعف القدرة على تطبيق إقتصاديات الحجم والوقوف في وجه المنافسة الخارجية (العيسوي، ٢٠٠٩، ص٥٠.، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥، ص٣.، حسني، ٢٦يوليو٢٠١٦).

٣- محدودية نمو الإنتاجية، وتراجع حجم إنتاج بعض القطاعات مثل قطاع الزراعة، وإرتفاع أسعار بعض المنتجات، وإنخفاض تنافسية بعض الصناعات بعد إرتفاع أسعار الوقود (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥، ص٣.، حسني، ٢٦يوليو٢٠١٦).

٤- إنخفاض الصادرات المصرية، وعدم تنوع بنودها التصديرية مما يعرض الإقتصاد المصري للأزمات والهزات الإقتصادية الخارجية (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥، ص٣).

٥- يفتقر القطاع الخاص في مصر إلى مرونة الحركة وسرعة الإستجابة والتكيف فيما يتعلق بالإنتاجية الإقتصادية ومعدلات إقامة شركات إنتاجية جديدة أو نمو الشركات القائمة بسبب عدم وجود حوافز قوية، وضعف القدرة التنافسية، حيث يتم منح الإمتيازات في تملك الأراضي وغيرها من الموارد أو في منح القروض وإصدار التراخيص للشركات الكبرى على حساب الشركات الصغرى مما خلق هياكل إحتكارية في الكثير من القطاعات (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر٢٠١٥، ص١٢-١٣).

٦- قطاع الخدمات اللوجيستية في مصر يضيف الكثير من الوقت والتكلفة للعمليات التجارية، وخاصة لمصدري المنتجات الغذائية (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر٢٠١٥).

٢/١/٣- مشاكل تنظيمية:

وتتمثل أهم المشكلات التنظيمية التي تواجه تجارة مصر الخارجية السلعية في:

١- التعقيدات الإدارية وتضارب السياسات: حيث تعاني قطاعات التجارة الخارجية (الإتفاقات التجارية- التمثيل التجاري- المعارض)، من تعقيدات إدارية شديدة بالإضافة إلى عدم وجود تكامل بين أدوار

تلك القطاعات ودور وزارة التعاون الدولي، وعدم وضوح دور كل منها (منصور، ٢٠١٢).

٢- وجود نظام معقد لإصدار التراخيص والتصاريح يحابي كبار رجال الأعمال ممن يتمتعون بإرتباطات مع أجهزة الدولة، مما خلق هياكل إحتكارية في كثير من القطاعات وأدى إلى غياب تكافؤ الفرص أمام القطاع الخاص، حيث تختلف فترات الإنتظار اللازمة لإستخراج التراخيص الصناعية أو إنهاء إجراءات التخليص الجمركي إختلافا كبيراً بين الشركات في الصناعة الواحدة أو من مدينة لأخرى مما يؤدي إلى إعاقة دخول شركات جديدة للصناعة ويحد من نمو الشركات القائمة (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥، ص١٢-١٣).

٣- ضعف الشفافية وعدم الإلمام بالقوانين واللوائح داخل مصر أو بالنسبة للدول المستوردة من مصر (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥، Egypt Exporter Group)

٣/١/٣- مشاكل سياسية:

هناك العديد من المشكلات السياسية التي قد تؤثر على إستراتيجية التجارة الخارجية المصرية، وبالتالي تؤثر على كل من مناخ الإستثمار وتفعيل الإتفاقيات الدولية والتوجه للخارج، وتتمثل أهم تلك المشكلات في:

١- الإضطرابات الأمنية والسياسية في المنطقة، حيث تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضطرابات وأعمال عنف واسعة النطاق، مما تسبب في غياب الأمن، وبالتالي فرَ حوالي ١٦ مليون شخص من ديارهم مما خلق أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، وقد تأثرت مصر بتلك الإضطرابات، وأخذت تلك المخاوف الأمنية عائقاً في طريق التنمية (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥).

٢- عطلت الأبعاد السياسية والعلاقات التاريخية تعميق التبادل التجاري وتفعيل الإتفاقيات التجارية (غالباً لأسباب سياسية) مع كثير من الدول الهامة والمجاورة لمصر، مثل بعض الدول العربية أو الأفريقية، والتي يتوافر بها كثير من المزايا والفرص الإقتصادية (منصور، ٢٠١٢).

٣- التناقض في السياسة التجارية المصرية، حيث تسعى مصر دائماً لعقد المزيد من الإتفاقيات التجارية، دون أن تعمل على تطوير البيئة الداخلية للإستفادة من تلك الإتفاقيات بكفاءة عالية، فضلاً عن توسعها في فرض القيود على الواردات بما يفتح الباب للرد من جانب الطرف الآخر (الجرف، ٢٠١٩/٤/١٤).

٢/٣- معوقات تنمية الصادرات:

وهي مشكلات تقف في طريق تنمية الصادرات المصرية وأهمها ما يلي:

١/٢/٣- مشكلة النقل (الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية www.fedcoc.com، Egypt exporter group/ Home) :

يعتبر النقل أحد أبرز المشاكل التي تواجه صادرات مصر السلعية، فلا توجد وسيلة مناسبة لنقل المنتجات المصرية، سواء كان النقل الداخلي من مخازن المصدر إلى ميناء الشحن، أو النقل الخارجي إلى ميناء المستورد.

وتتمثل مشكلة النقل الداخلي في ضعف وتخلف أسطول النقل البري وارتفاع أسعاره وعدم إلتزام السائقين بالقواعد والقوانين ذات الصلة. ويؤدي ذلك إلى عدم الالتزام بالمواعيد وكثرة الأعطال ويؤدي في النهاية إلى فقدان الثقة في المصدر المصري. وتتمثل مشكلة النقل الخارجي في: عدم توافر وسيلة مناسبة لنقل الصادرات المصرية للخارج. فالشحن الجوي مرتفع التكاليف لإفتقار مصر إلى طائرات نقل البضائع وبالتالي يتم النقل على خطوط نقل الركاب، كما أن النقل البري متواضع المستوى ومرتفع التكاليف، والطرق غير جيدة، أما النقل عن طريق الأسطول البحري فيواجه كثيراً من الصعوبات تتمثل في: عدم انتظام الخطوط الملاحية والإحتكار، وضعف كفاءة الموانئ المصرية لإستيعاب زيادة الصادرات، وعدم وجود موانئ بحرية في بعض الدول التي تتجه إليها الصادرات وخاصة في إفريقية.

٢/٢/٣- مشكلة التسويق :

وتتلخص هذه المشكلة في عدم توافر دراسات تسويقية عن بعض الأسواق الخارجية لمعرفة إحتياجات العملاء بها، وحجم

الفرص التسويقية المتاحة ويمكن عرض أهم أبعاد مشكلة التسويق في النقاط التالية:
١- نقص المخصصات المالية الموجهة للترويج في الأسواق الأجنبية.
٢- عدم توافر الإمكانات الحديثة والخبرات العلمية للقيام بدراسات تسويقية جيدة.
٣- قصور المعلومات عن المشاكل السائدة والفرص التصديرية المتاحة.
٤- ضعف مستوى الكفاءات التسويقية وعدم وجود الخبراء المتخصصين في مجال التسويق الخارجي، وضعف التدريب في المجالات الإقتصادية (منصور، ٢٠١٢).
٥- عدم إهتمام المسؤلين بالزيارات الميدانية لدراسة الأسواق الخارجية لمعرفة الميول الإستهلاكية والإستيرادية لتحديد فرص التصدير المتاحة على أسس علمية.
٦- عدم وجود سياسات إعلامية وترويجية مخططة لدخول المنتج المصري إلى بعض الأسواق الخارجية وخاصةً في الدول الأفريقية.
٧- عدم توافر بيانات ودراسات دقيقة عن الصادرات والواردات للعديد من الدول، وبالتالي عدم التعرف على إحتياجات هذه الأسواق، خاصة الدول الأفريقية.

٣/٢/٣- ظروف الطلب الخارجي:

إن الطلب على الصادرات هو طلب مشتق من الطلب الكلي في البلدان المستوردة لها، لذا فهناك عدة مشاكل للتصدير تتعلق بظروف الطلب الخارجي وأهمها:
١- تباطؤ النمو والكساد الإقتصادي في بعض الدول والأسواق الخارجية، مما يؤثر سلباً على التجارة العالمية (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥.، حسني، ٢٦يوليو٢٠١٦).
٢- المنافسة الشديدة التي تواجه المنتجات المصرية في الخارج سواء كانت منافسة سعرية أو في مستوى الجودة.
٣- تغير ظروف الطلب العالمي بإستمرار من جانب الدول المستوردة للمنتجات المصرية، وبالتالي تغير المواصفات القياسية

للسلع المطلوب إستيرادها، وبالتالي عدم مطابقة السلع المصدرة لمتطلبات بعض الأسواق الخارجية، وخاصة الأسواق الأوروبية.
٤- عدم توافر الواردات المقابلة للصادرات مع بعض الدول التي يتم التبادل معها عن طريق الصفقات المتكافئة، وقد يرجع ذلك لعدم مرونة الأجهزة الإنتاجية لتلك الدول، مما يعوق إستمرارية التصدير لتلك الدول.
٥- ضعف الثقة في المنتج المصري نتيجة لبعض العلاقات والتجارب السلبية السابقة.

٤/٢/٣- مشاكل تمويلية ونقدية :

بالإضافة إلى المشاكل السابقة، هناك بعض المشاكل التمويلية والنقدية التي تواجه تنمية الصادرات ومنها:
١- تواضع أداء صندوق تنمية الصادرات بالرغم من دوره الملموس في تحقيق معدلات نمو سنوية في صادرات القطاعات السلعية التي إستفادت من المساندة المالية التي يقدمها، وعدم وجود تنسيق فعّال في إطار إستراتيجية واضحة للتنمية بين دوره وبين الجهات المعنية بتحديث الصناعات مثل مركز تحديث الصناعة وإتحاد الصناعات المصرية وغيرها (عبد المقصود، ٢٠١٤).
٢- قصور السيولة المالية المتاحة برغم إنشاء بنك تنمية الصادرات الذي كان يفترض أن يساهم في الحد من هذه المشكلة، ولكن الموارد المالية للبنك لا تمكنه من التوسع في مساعدة المصدرين، مما أدى إلى تراكم مستحقات المصدرين على الحكومة (حسني، ٢٦يوليو٢٠١٦).
٣- الطلب الكبير والمتراكم على النقد الأجنبي في ظل ضعف الإحتياطي النقدي لدى البنك المركزي (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥).
٤- عدم توافر النقد الأجنبي لدى بعض الدول وخاصةً الدول الأفريقية، مما يعيق حركة التجارة معها (محمود نقلاً عن عبد الوهاب، ١ إبريل ٢٠١٩).
٥- عدم توافر تأمين الصادرات، خاصةً وأن الكثير من المشترين يطالبون بالدفع بالأجل (Egypt exporter group).

٦- مشكلة سعر الصرف[١٢]: وتتمثل في التغير المستمر وعدم إستقرار إستقرار سياسة سعر الصرف لفترة زمنية طويلة حتى بعد تطبيق سياسة تعويم سعر الصرف بدايةً من ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

٣/٣- مشكلات ترشيد الواردات:

فقد إستجابت مصر للنظام العالمي الجديد، وقامت بتحرير تجارتها الخارجية. وقد ترتب على ذلك أن زادت الواردات بمعدلات مرتفعة منذ عام ١٩٩٦ مما ترتب عليه تزايد العجز في الميزان التجاري، ونتيجة لضعف الثقة داخلياً في المنتج المصري وتوافر البديل المستورد فإن النمط الإستهلاكي المصري اتسم بالتوجه نحو السلع المستوردة، بل وإن أثر التقليد والمحاكاة قد أدى إلى زيادة الواردات من السلع الكمالية والمستفزة، مما نتج عنه تسرب الدخول بعيداً عن مجرى الاقتصاد القومي. ونتيجة لإرتباط مصر مع الدول الأخرى بعدد من إتفاقات الشركة والتعاون الإقتصادي، فإن ترشيد الواردات قد أصبح أمراً صعباً للغاية ويحتاج إلى تغير كبير في قناعات وسلوكيات الأفراد بل و في السياسة التجارية (السعيد، ٢٠٠٣، ص٨٦-٩٧).

٤- أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تعظيم دور التجارة الخارجية لدعم النمو الإقتصادي:

لعبت التجارة الخارجية دوراً هاماً في تحقيق النمو الإقتصادي في التجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق آسيا، فنجد أن الصادرات تحتل نسبة هامة من GDP لكوريا الجنوبية تخطت ال٥٠% عام ٢٠٠٩ (إمام، ٢٠١٠)، ويعتبر الاقتصاد الماليزي من أكبر منتجي الموصلات والتقنية في العالم (جبر، ٢٠١٧، ص٥٣٦)، وتحتل الصين مكانة هامة في الصادرات العالمية والاقتصاد العالمي،

---

[١٢] لقراءة موسعة حول عدم استقرار سياسة سعر الصرف في مصر يمكن الإطلاع على:

- **د/ محمد كمال الحمزاوي، ٢٠٠٤، "سوق الصرف الأجنبي"، منشأة المعارف، الأسكندرية.**
- **أ.د/ عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، ٢٠٠٨، "عن تطور الإدارة الاقتصادية والاقتصاد في مصر منذ القرن السابع الميلادي"، الطبعة الأولى، القاهرة.**
- **إتحاد المصارف العربية. (٢٠١٦/٣/٢٨)، "نظم أسعار الصرف في الدول العربية: التحديات والفرص" نقلاً عن uabonline. org**

حيث تسيطر على قسط متزايد من التجارة العالمية، وتعتبر أكبر مصدر في العالم منذ عام ٢٠٠٩ (العيسوي، ٢٠٠٧، ص٨٠.، تشنغ لي، ٢٠١٠). وقد إتبعت هذه الدول في البداية إستراتيجية الإحلال محل الواردات وحماية الصناعة الوطنية، إلا أن هذه الحماية كانت مؤقتة ومرهونة بتحقيق أهداف محددة ثم إتجهت تدريجياً نحو تشجيع الصادرات والانفتاح الاقتصادي، ويمكن القول بأن أهم ما يميز هذه التجارب هو التخطيط الجيد للسياسة التجارية وفقاً لظروف الدولة وطبيعة إقتصادها وخصائص شعوبها، فلا توجد روشتة واحدة للنمو الإقتصادي تصلح لكل الدول وكل الشعوب ويمكن القول بأن أهم الدروس المستفادة من التجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق آسيا هي:

١/٤- إختيار النموذج التنموي الجيد و المناسب لظروف الدولة:

فنجد أنها قد إستفادت من التجربة التنموية اليابانية، ولم يكن إختيار التجربة اليابانية تقليداً أعمى، ولكن تمّ إختيارها نظراً لقربها الجغرافي وتناسبها الثقافي والإجتماعي مع تلك الدول، فنجد مثلاً أن ماليزيا حينما أعلنت سياسة " النظر شرقاً لليابان"، في الفترة ١٩٨١:١٩٩١، شجعت الماليزيين على الإقتداء والتعلم من التجربة اليابانية، وإستفادت من برامج التدريب المهني التي قدمتها اليابان عن طريق "وكالة التعاون الدولية اليابانية " (جبر، ٢٠١٧، ص٥١٦).

٢/٤- أهمية المشاركة المجتمعية لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية:

فقد إهتمت هذه الدول بأن يكون الشعب عنصراً هاماً لتحقيق إستراتيجية التنمية، ويتضح ذلك في كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية، ويتطلب ذلك عدم قصر التنمية على فئة محددة من الشعب، وتحريك الشعب نحو التعاون والتحالف بدلاً من الصراع، وظلت كوريا تحيط القطاع الزراعي بحماية كبيرة للحصول على الرضا الشعبي (الشافعي، ٢٠٠٥).

٣/٤- التعليم هو البداية الحقيقية لتحقيق التنمية والنمو الإقتصادي:

ويتضح ذلك في التجربة الماليزية، حيث تعلم الماليزيون من خلال برامج التدريب المهني التي قدمتها "وكالة التعاون الدولية اليابانية" (تودارو، ٢٠٠٩، ص٥٥٠).

٤/٤- التخطيط الإستراتيجي أمر لازم لتحقيق النمو الإقتصادي:

حيث إعتمدت هذه الدول على وضع خطط إستراتيجية لتحقيق النمو الإقتصادي بها، كل دولة وفقاً لظروفها الخاصة ومرحلة التنمية بها، وكان ذلك غالباً في شكل خطط خمسية، وإستخدمت الآليات الملائمة لذلك، فنجد مثلاً أن الصين عند إتباعها لإستراتيجية تشجيع الصادرات، كان ذلك بالإستهداف القطاعي لقطاعات معينة في الإقتصاد، والإستهداف الجغرافي وإقامة المناطق الإقتصادية الخاصة (عبد المقصود، ٢٠١٤).

٥/٤- مرونة إستراتيجية التنمية:

فقد قامت هذه الدول بإعطاء درجة من المرونة للخطة التنموية، وتكييفها وفقاً لظروف الدولة، وهذه المرونة مكنتها من التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات، فنجد مثلاً أن ماليزيا عند تطبيقها لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، واجهت مشكلة ضيق السوق المحلي الماليزي، وبالتالي ضعف الطلب المحلي، فقامت بالتحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات، ولم تكن لتتمكن من ذلك لولا مرونة جهازها الإنتاجي وقدرته على التكيف ليواكب الطلب الخارجي (شمت، ٢٠٠٤)، كما تحولت ماليزيا أيضاً من الإعتماد على القطاع العام عندما حدثت بها إختلالات مالية حادة، إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر، وقد ضربت الصين أيضاً مثالاً رائعاً لسياسة التكيف مع المستجدات الخارجية، حيث لم تقم بخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ولكنها قامت بتدعيمها وإصلاح الهيكل الإنتاجي للعمل على زيادة الإنتاجية للمشروعات لدعم التوجه التصديري (إمام، ٢٠١٠، Khan, Hu, 1997).

٦/٤- النمو الإقتصادي لا يرتبط بأيديولوجية معينة:

حيث نجد أن بعض هذه الدول إعتمدت أسلوب التخطيط المركزي في خططتها التنموية في البداية ثم تحولت إلى إقتصاد السوق، فمثلاً نجد أن كوريا الجنوبية قامت بدايةً بإتباع نظام التخطيط المركزي وتدخلت الحكومة في الإقتصاد تدخلاً كبيراً لتحقيق الخطط الخمسية، كما تدخلت لمساعدة الشركات العملاقة، ثم بدأت في

الثمانينات في الحد من هذا التدخل واكتفت بالإشراف التوجيهي، ثم بدأت بالتحول لإعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً في الإقتصاد الكوري لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الكورية في الأسواق العالمية، واكتفت باستخدام أدوات السياسة المالية لإدارة الإقتصاد (شمت، ٢٠٠٤).

ونجد أن ماليزيا حينما إتبعت إستراتيجية الإحلال محل الواردات، إعتمدت على الشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على الإقتصاد الماليزي قبل الإستقلال، وحينما توجهت نحو إستراتيجية تشجيع الصادرات، قامت الدولة في البداية بإعطاء دور كبير للقطاع العام، وتدخلت في الصناعة تدخلاً كبيراً، ولكن حينما حدثت إختلالات مالية حادة أدت إلى زيادة الإقتراض، إتجهت إلى تشجيع القطاع الخاص وأعطت دوراً كبيراً للإستثمار الأجنبي المباشر لتعميق التوجه التصديري.

أما بالنسبة للتجربة الصينية، فنجد أن الصين قد إعتمدت في البداية على نظام التخطيط المركزي، ثم تحولت بعد مرحلة معينة إلى إقتصاد السوق فيما عرف باسم "برامج التحديث"، ولكن مع إستمرار التدخل الحكومي وإتباع القطاع الخاص للخطط الموضوعة من قبل الحكومة، وقد عرف ذلك بـ "الإشتراكية بخصائص صينية" (بن سانية، ٢٠١١.، شاهين، ٢٠١٦، ص١٨.، تودارو، ٢٠٠٩، ص٣٠٩-٣١٠).

٧/٤- التدرج والتنفيذ على مراحل متتالية:

فقد حققت هذه الدول أهدافها التنموية تدريجياً على عدة مراحل، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

(أ) التحول من سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات:

فنجد أن هذه الدول إعتمدت بدايةً على سياسة الإحلال محل الواردات مع إستخدام الأساليب الحمائية المختلفة ثم تحولت تدريجياً نحو تشجيع الصادرات.

(ب) التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي:

فنجد أن ماليزيا قد إستطاعت التحول من إقتصاد زراعي وريعي إلى إقتصاد صناعي تصديري، وفي الصين نجد أن الخطة

الخمسية الأولى قد ركزت على الزراعة والتنمية الريفية ثم إتجهت إلى الصناعة كأداة لدفع عجلة التنمية الزراعية إلى أعلى مستوياتها ثم بعد مرحلة معينة للنمو، قامت بدعم الابتكار والمنتجات فائقة التكنولوجيا (شاهين، ٢٠١٦، ص١٨.، تودارو، ٢٠٠٩، ص٣٠٩-٣١٠، مترجم).

(ج) التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة:

فنجد مثلاً أن كوريا الجنوبية قامت بتشجيع الصناعات الخفيفة كثيفة الإستخدام للأيدي العاملة وتقديم الدعم للصناعات الصغيرة والمتوسطة ثم إنتقلت إلى تشجيع الصناعات الثقيلة والتكنولوجية، وكذا ماليزيا والتي إعتمدت بدايةً على الصناعات الخفيفة وكثيفة الإستخدام لعنصر العمل ثم اتجهت لتشجيع الصناعات الثقيلة المعتمدة على الموارد المحلية وإنتقلت بعد ذلك لإقامة صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية (شمت، ٢٠٠٤).

(د) التحول من التخطيط المركزي إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص: فقد تحولت غالبية هذه الدول من الإعتماد على التخطيط المركزي بشكل كبير إلى إعطاء دور كبير للقطاع الخاص.

٨/٤- التوظيف الجيد للسياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما بما يخدم أهداف إستراتيجية التنمية:

فقد تمكنت هذه الدول من التوظيف الجيد للسياستين المالية والنقدية لتعمل على تحقيق أهداف الخطة التنموية.

ومن أمثلة التوظيف الجيد للسياسة المالية ما يلي:

- إستخدمت كوريا الجنوبية السياسة الضريبية والجمركية لدفع الإقتصاد وفق تحقيق أهداف الخطة القومية، حيث قامت بإستخدام الأساليب الحمائية المختلفة كالحصص والتراخيص والقيود الكمية على الواردات عند تطبيقها لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، كما رفعت من معدلات التعريفة الجمركية وقدمت حوافز ضريبية للصناعات المحلية التي تنتج بدائل للواردات، وعندما قامت بإتباع إستراتيجية تشجيع الصادرات، قامت بتبسيط الإجراءات الجمركية وإزالة المعوقات الإدارية أمام حركة الصادرات ورد الضرائب والرسوم الجمركية على واردات الخامات المعاد تصنيعها في كوريا الجنوبية والمصدرة للخارج، وسمحت بإمكانية الحصول على

المدخلات المستوردة التي يحتاج إليها المصدر دون أيّة قيود وذلك بشرط توجيهها إلى الإنتاج التصديري مع إعفائهم من أيّة تعريفات ضريبية أو جمركية على تلك المدخلات، كما قامت بتقديم الدعم للإستثمار بما يتماشى مع أهداف الخطة القومية (الشافعي، ٢٠٠٥.، شمت، ٢٠٠٤.، سونج، ٢٠٠٦، ص٢٩١-٣١٤).

- إستخدمت ماليزيا السياسة الضريبية لتوجيه الإقتصاد نحو الأهداف المحددة من قبل الحكومة الماليزية، فعند إتباعها لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، قامت بمنح إعفاءات ضريبية للإستثمار في صناعات الإحلال محل الواردات، وعند قيامها بإتباع سياسة تشجيع الصادرات، إستخدمت أيضاً السياسة الضريبية كأداة لتعميق التوجه التصديري (السيد، ٢٠٠٦).
- إعتمدت الصين أيضاً إعتماداً كبيراً على السياسة الضريبية والسياسة الجمركية كأدوات لدعم التوجه التصديري (إمام، ٢٠١٠.، باناغاريا، ١٩٩٦).

ومن أمثلة التوظيف الجيد للسياسة النقدية:

- إستخدمت كوريا الجنوبية السياسة النقدية بما يتماشى مع تحقيق أهداف الخطة القومية، فعندما قامت بتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، قامت بتوفير التمويل اللازم لصناعات الإحلال محل الواردات بشروط ميسرة، كما قامت بالمحافظة على سعر صرف العملة الكورية بأعلى من قيمتها الحقيقية مع أسعار متعددة للصرف الأجنبي، وعند توجهها بعد ذلك لإستراتيجية تشجيع الصادرات، قدمت الدعم والمساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة تصديرياً، وسمحت للمصدرين بالإقتراض بالعملة الحرة مع الإحتفاظ بنسبة معينة من حصيلة صادراتهم بالعملة الحرة، ثم قامت بإنشاء صندوق الإستثمار القومي لتقديم الأموال بمعدلات فائدة منخفضة لمواجهة إحتياجات الإستثمارات كبيرة الحجم مع إعطاء الأفضلية في منح الإئتمان للصناعات الثقيلة والكيماوية، كما قامت أيضاً بتخفيض قيمة العملة لدعم التوجه التصديري ثم قامت بتعويمها (سونج، ٢٠٠٦، ص١٩٢.، الشافعي، ٢٠٠٥).

٩/٤- تنويع الصادرات والأسواق الدولية:

ويتضح ذلك بشكل خاص في التجربة الكورية الجنوبية، حيث عملت كوريا الجنوبية على تنويع أسواقها الدولية وتوسيع قاعدة شركائها التجاريين، وإنضمت إلى العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وإنضمت إلى العديد من الإتفاقيات التجارية، وعملت على تنويع بنودها التصديرية بدرجة كبيرة، فلم يتعدَ عدد البنود التصديرية الكورية ٩٠٠ بند تصديري عام ١٩٧٠، ولكنه إرتفع ليبلغ ٢٦٩٧ بند تصديري عام ٢٠٠٠ (شمت، ٢٠٠٤.، عايشي، ديسمبر٢٠٠٩).

١٠/٤- السياسة التسويقية الجيدة أساس لتنمية الصادرات:

وقد إتضح ذلك في التجربة الماليزية، حيث قامت ماليزيا بتأسيس هيئة التنمية الخارجية لماليزيا 'MA Trade' ، لترويج وتشجيع التجارة الخارجية لماليزيا، والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين، وتطوير وتحديث المنتجات الماليزية مع التركيز على الصناعية منها، والقيام بإجراء دراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية مع التركيز على الصناعية منها، والقيام بإجراء دراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي، وتقوم هذه الهيئة بتقديم برامج التدريب لتنمية مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي، وحماية الإستثمارات الماليزية بالخارج.

١١/٥- التوازن بين نسبة زيادة الدين العام ونسبة نمو الصادرات:

ونجد ذلك بصورة ملحوظة في تجربة كوريا الجنوبية، والتي إتخذت مساراً شديد التوازن بين تزايد مقدار الدين بها ونسبة نمو الصادرات، فبرغم إعتمادها على الديون الخارجية بشكل كبير، والتراكم السريع لمستويات الديون بها، نجد أن كوريا الجنوبية لم تضطر إلى إعادة جدولة ديونها وإلتزاماتها تجاه الأطراف الدائنة بسبب الإستخدام الإنتاجي لتلك الديون والتي وُجِهت لقطاع التصدير (شمت، ٢٠٠٤).

٥- أهم الحلول المقترحة:

وبالتالي فمن الضروري الجمع بين سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات بمزيجٍ متجانسٍ ومرنٍ يتناسب مع ظروف

الإقتصاد بصورة دائمة، وتنقسم أهم الحلول التي تقترحها الباحثة إلى ٣ مجموعات تخص الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل على الترتيب كما يلي:

١/٥ - أهم الحلول في الأجل القصير:

(١) تقوية الصلة بين الدولة ومواطنيها وتقليل الشعور بالإغتراب والإحباط، زيادة الشفافية ونشر القوانين واللوائح للجمهور للمساعدة في تنفيذها بإنصاف أكبر (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥، ص١١).

(٢) تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال النقل والخدمات اللوجيستية (مجموعة البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٥).

(٣) إعادة النظر في الإتفاقات القائمة بين مصر والدول الأخرى ومحاولة تعظيم الإستفادة منها أو تعديلها بما يخدم الأهداف التنموية المصرية وإقامة المعارض دولية.

(٤) تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساعدات الإدارية والتسويقية والتقنية التي تحتاج إليها.

(٥) تحقيق التشغيل الأمثل للطاقة الإنتاجية للمصانع القائمة، وتطوير وتحديث قواعد البيانات الخاصة بالإمكانيات التصنيعية القائمة وتوزيعها جغرافياً.

(٦) المرونة والترابط الصحيح بين الظروف الإقتصادية المحلية والدولية والإنفتاح على أسواق العالم بما يحقق المصلحة القومية.

(٧) لابد أن تتبنى الحكومة حزمةً متكاملةً من السياسات لعلاج الأسباب الحقيقية لعدم إستقرار سعر الصرف للجنية المصري وتحسين كفاءة أداء السياسة النقدية.

(٨) تطبيق حزمةٍ متكاملةٍ من السياسات المالية والنقدية الداعمة للنمو الإقتصادي، مع التركيز على القطاعات السلعية.

(٩) تعديل بنود التعريفة الجمركية، بما يخدم الأهداف التنموية ويعمل على حماية مؤقتة للصناعة الوطنية بما يخدم إستراتيجية التنمية، وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للمتاح من فرص الإتفاقيات الدولية.

(١٠) إقامة علاقات دولية طيبة ومتوازنة مع العالم الخارجي تعبر عن مصر حجماً وتاريخاً، وتقدمها كشريك إستراتيجي لديه ما يقدمه

للنظام الإقتصادي العالمي بما يخدم مصالح مصر السياسية والإقتصادية (منصور، ٢٠١٢).

٢/٥- أهم الحلول في الأجل المتوسط:

(١) تغيير الثقافة الإستهلاكية الشعبية بالمناهج التعليمية والإعلام: للحث على إعادة بناء الثقة في المنتج المصري حتى تنجح إستراتيجية الإحلال محل الواردات في جني ثمارها، وترشيد الإستيراد وتقويم السلوك الإستهلاكي العام والخاص لتفضيل السلع الوطنية، والحد من الإندفاع في إستهلاك سلع مستوردة.

(٢) بناء قاعدة إنتاجية متنوعة وقوية: بحيث يشكل كلٌ من تنمية الصادرات وترشيد الواردات بعدان أساسيان لهذا البناء، وتطوير البنية الأساسية للتصدير، والأخذ بسياسات محددة لتنمية قدرات قطاعات معينة على التصدير، والأخذ بأولويات إستثمارية وفقاً لدراسات علمية وموضوعية تحقق مبدأ الكفاءة الإقتصادية المثلى (عفيفي، سبتمبر ٢٠١٩).

(٣) دعم الجهود المصرية على المستوى الدولي لتنمية الصادرات: وإعادة بناء الثقة الخارجية في المنتج المصري من خلال قنوات التمثيل الدبلوماسي، ومطابقة مواصفات المنتج النهائي للمواصفات القياسية العالمية، وتنمية القدرة التنافسية للسلع المصرية، وتحسين مستوى الجودة الشاملة للصادرات المصرية (منصور، ٢٠١٢.، عفيفي، سبتمبر ٢٠١٩).

(٤) تعبئة الموارد المالية المحلية، وجذب الإستثمار الأجنبي: وتوجيهه جميعاً إلى قنوات الإستثمار في إطار أولويات محددة، وإصلاح وتحديث الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية لتكون أكثر كفاءة وفعالية في تحسين الأداء الاقتصادي.

(٥) الدراسة العلمية الجادة لإتجاهاًت الطلب في الداخل والخارج: والعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المؤثرة في هذه الإتجاهاًت من أجل تحسين التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات المصرية.

٣/٥- أهم الحلول في الأجل الطويل:

(١) إعداد أبناء المجتمع فكرياً وسلوكياً: حيث أنَّ تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب مشاركة شعبية فعّالة، وتحقيق هذه المشاركة

يتطلب تحقيق العدالة الإجتماعية ليشعر الناس أنهم يحصلون على نصيب عادل من ثمار التنمية، فعندما يتفهم الناس أن الهدف الأساسي لسياسة الحكومة هو تحقيق مصالحهم ومصالح أبنائهم، يخلصون في أداء مهامهم (منصور، ٢٠١٢).

(٢) وضع خريطة قومية للإستثمار: بحيث تحتل الإستثمارات الإنتاجية الصناعية والزراعية وخاصة المشروعات التي تنتج سلعاً تصديرية تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وتنافسية. وتعظيم الإستفادة من المناطق الإقتصادية الجديدة مثل المنطقتين الصناعيتين الروسية والصينية في المنطقة الإقتصادية لقناة السويس.

(٣) إقامة وحدات للبحوث العلمية في المنشآت الكبيرة وربطها بالجامعات ومراكز البحث العلمي: لبناء قاعدة معلوماتية وبحثية حديثة كأساس لتطوير التقنية الوطنية وربط التعليم بإحتياجات سوق العمل (عفيفي، سبتمبر ٢٠١٩).

(٤) ترشيد إستخدام الطاقة وإستخدام تقنيات موفرة لها: وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، حيث يلاحظ من دراسة الهيكل السلعي للواردات المصرية إرتفاع الأهمية النسبية للواردات من الوقود والزيوت المعدنية بإستمرار، وبالتالي فإن ترشيد إستخدام الطاقة سيساهم في خفض نسبة الواردات السلعية المصرية وبالتالي خفض عجز الميزان التجاري المصري.

(٥) التنسيق والتكامل بين القطاعين العام والخاص لدعم عملية التنمية: وخلق مناخ مناسب وصحي يعمل فيه القطاعان معاً لدعم النمو الاقتصادي.

(٦) محاربة الفساد المنتشر في مختلف القطاعات الحكومية: وخاصةً قطاعات الضرائب والجمارك والبنوك من خلال تطوير القوانين وتغليظ العقوبات والغرامات، ودعم تقنيات التحول الرقمي في المعاملات المالية.

(٧) تطوير هيكل الأجور في القطاعين العام والخاص: بحيث يكون أكثر عدالة ويقدم المزيد من الحوافز للعمال والفنيين.

(٨) تحسين نظرة المجتمع للعامل المصري وإحترامه وتطوير التعليم الفني (المدارس الثانوية الفنية والمعاهد الفنية الصناعية): من أجل تخريج أجيال من العمال والفنيين المهرة ذوي الكفاءة العالية

القادرين على إستخدام التكنولوجيا الحديثة وتوطينها وتطوير التكنولوجيا الوطنية.

(٩) تطوير قطاع الزراعة المصري: حيث تمثل الصادرات الزراعية نسبةً كبيرةً من الصادرات السلعية المصرية من خلال تحسين هيكل السوق الزراعية إبتداءً من البذور والأسمدة، وحتى تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً وتحسن التمويل وتخفيف الضرائب.

(١٠) تحسين نظرة المجتمع المصري للفلاح المصري وإحترامه: من خلال برامج التعليم والإعلام، وتحسين مركزه الإقتصادي في المجتمع، وتطوير المدارس الثانوية الزراعية وكليات الزراعة بحيث تسهم في رفع كفاءة الإنتاج في قطاع الزراعة المصري.

٦ـ الخاتمة:

كشفت هذه الدراسة أن التجارة الخارجية السلعية لها دور هام في دعم النمو الإقتصادي في مصر. وتتمثل مشكلة هذا البحث فى كيفية تعظيم دور تجارة مصر الخارجية السلعية فى دعم النمو الإقتصادى.

وقد تم تقسيم البحث إلى مجموعة من الأجزاء للوصول إلى الهدف الأساسي له ألا وهو زيادة فعالية دور التجارة الخارجية السلعية في دعم النمو الإقتصادي المصري. حيث تم دراسة الوضع الحالي لتجارة مصر الخارجية السلعية. وقد تبين أن مصر تعاني من عجز هيكلي مزمن ومتزايد في ميزانها التجاري. وهو من أهم أسباب العجز في ميزان المدفوعات المصري، مما يشكل خطراً كبيراً على الإقتصاد حيث أنه يعني الإعتماد الكبير على الصادرات السلعية الخدمية لسد هذا العجز. وجزء كبير من حصيلة الصادرات الخدمية المصرية يرتبط بأوضاع سياسية وإقتصادية محلية ودولية غير مستقرة مثل الحروب والإرهاب والأوبئة العالمية مثل جائحة كورونا ٢٠٢٠[١٣]. كما تم إستعراض أهم الإتفاقيات التجارية التي تعمل مصر في إطارها، وقد تبين من خلالها أن مصر تحقق عجزاً تجارياً مع

---

[١٣] **وقد ولدت جائحة كورونا (covid-19) آثاراً سلبية على الاقتصاد تمثلت في توقف عائدات السياحة، وتدهور عائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بما يؤكد خطورة الإعتماد الكبير على المتحصلات من الصادرات الخدمية.**

غالبية دول هذه الإتفاقيات مما يستوجب إعادة النظر في هذه الإتفاقيات ومحاولة الإستفادة القصوى منها. وقد تم تحديد أهم المشكلات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية السلعية المصرية وبالتالي تقلل من فعاليتها في دعم النمو الإقتصادي المصري. وتم إستعراض أهم الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية التي نجحت في جعل التجارة الخارجية قوة داعمة لنموها الإقتصادي.

وبالتأكيد على أهمية التوازن بين سياستى تشجيع الصادرات و الإحلال محل الواردات، يقترح هذا البحث مجموعة من الحلول والتوصيات (فى كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل) لعلاج المشاكل التى يعانى منها قطاع التجارة الخارجية السلعية المصرية من أجل تفعيل دورها فى دعم النمو الإقتصادى.

ومن خلال هذا البحث تقترح الباحثة عدداً من الموضوعات التي تصلح للبحث في المستقبل وهي: (١) تقييم أثر الإتفاقيات التجارية على ميزان المدفوعات المصري. (٢) أثر التجارة الخارجية السلعية المصرية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية. (٣) تأثير جائحة كورونا ٢٠٢٠ على ميزان المدفوعات المصري. (٤) أثر العلاقات السياسية على الإتفاقيات التجارية الدولية دراسة حالة مصر وتركيا. (٥) أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصري.

مراجع البحث: Bibliography:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١- إمام، محمد فؤاد محمد. (٢٠١٠)، " دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات في مصر- دراسة مقارنة بين مصر والصين وكوريا الجنوبية"، رسالة ماجيستير، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢- بن سانية، عبد الرحمن. (٢٠١١)، " قراءة في بعض تجارب الانطلاق الإقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد ٨١، ص٥٩-٩٢.

٣- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

٤- بيانات البنك الدولي من الموقع:
http://databank.albankaldawli.org/data/reports

٥- تشنغ لي، وو دي لي سوي فومين. (٢٠١٠)، "الاقتصاد الصيني"، دار النشر الصينية عبر القارات، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٦- توداورو، ميشيل. (٢٠٠٩)، " التنمية الإقتصادية"، ترجمة أ.د/ محمود حسن حسني، د/ محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية.
٧- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. (١٩٨٢)، "إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية"، وثائق إقتصادية، رقم ٢، تونس.
٨- جبر، علاء الدين أحمد. (٢٠١٧)، " مناخ الإستثمار في مصر- دراسة مقارنة بالنموذج الماليزي"، الطبعة الأولى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
٩- الجرف، منى طعيمة. (٢٠١٩/٤/١٤)، " تقييم إتفاقية التجارة المصرية التركية"، ورقة عمل، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " النشرة السنوية للتجارة الخارجية "، أعداد مختلفة.
١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " النشرة السنوية للتجارة الدولية مع التجمعات البينية.
١٢- درج، علي أحمد. (٢٠١٥)، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً"، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٣، المجلد ٣، ص١٣٨٦:١٣٦١.
١٣- السعيد، مصطفى. (٢٠٠٣)، "الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة"، دار الشروق، القاهرة.
١٤- سونج، بيونج ناك. (٢٠٠٦)، " صعود الإقتصاد الكوري"، ترجمة د/ عبدالله شحاته خطاب، مراجعة: أ.د/ هدى ميتيكس، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثالثة.
١٥- السيد، هند رمضان عبد المجيد. (٢٠٠٦)، " مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من (١٩٨١-٢٠٠٥)- دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا"، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
١٦- الشافعي، شريف رفعت محمد رزق. (٢٠٠٥)، " إطار مقترح لسياسات حوافز التصدير في مصر في ضوء المتغيرات العالمية- دراسة ميدانية لقطاع الصناعة"، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
١٧- شمت، نيفين حسين محمد محمود. (٢٠٠٤)، " القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ظل آليات الإقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية"، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

١٨- الشيمي، محمد نبيل. (١٢/١٣/ ٢٠١٢)، " دراسة حول أهمية الإتفاقيات التجارية بين مصر والعالم الخارجي"، من الموقع www. ahewar. org.
١٩- طريح، محمد إبراهيم محمد. (١٩٧٣)، "معدلات التبادل الدولي في البلاد النامية- دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجيستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٢٠- عايشي، كمال. (ديسمبر ٢٠٠٩)، " دور نظرية الأوز الطائر في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري"، العدد السادس، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السادس.
٢١- عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن. (يناير ٢٠٠٨)، " عن تطور الإدارة الإقتصادية والإقتصاد في مصر منذ القرن السابع الميلادي"، الطبعة الأولى، القاهرة.
٢٢- عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن. (يناير ٢٠١٣)، " إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم"، جامعة المنصورة.
٢٣- عبد المقصود. أحمد محمد أحمد. (٢٠١٤)، " دور دعم الصادرات في تحسين أداء الميزان التجاري المصري- دراسة مقارنة (مصر- الصين- تونس)"، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
٢٤- العيسوي، ابراهيم. (٢٠٠٩)، " التنمية في مصر- الواقع المتعثر والبديل الأفضل"، منتدى العالم الثالث، مشروع مصر ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
٢٥- العيسوي، ابراهيم. (٢٠٠٧)، "الإقتصاد المصري في ثلاثين عاماً- تحليل التطورات الإقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الإجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل"، منتدى العالم الثالث، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
٢٦- مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير- مؤسسة التمويل الدولية- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار). (٢٠ نوفمبر ٢٠١٥)، " إطار الشراكة الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥-٢٠١٩)"، تقرير رقم 94554-EG.
٢٧- منصور، هيثم فاروق محمود عبدالله. (٢٠١٢)، "إدارة الإقتصاد العالمي في ظل التوازن غير المتكافئ بين الشمال والجنوب والتنافسية القطبية"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
٢٨- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد. (٢٠١٤)، " تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٤"، الأمم المتحدة، نيويورك.
٢٩- نعيم، مرام حسين. (٢٠١٤)، "القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وإنعكاساتها على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في مصر (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراة، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
٣٠- الهيئة العامة للإستعلامات، مصر. عن الموقع sis. gov. eg.

٣١- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الوحدة الفنية لإتفافية أغادير، " الإتفافية العربية المتوسطية للتبادل الحر ATU " من الموقع www. goeic. gov . eg
٣٢- وزارة التجارة الخارجية، مصر، قطاع نقطة التجارة الخارجية. من الموقع www. tp Egypt. gov. eg.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Berg, Van den. (1996), ' Trade as the engine of growth in Asia: what the econometric evidence reveals', journal of economic integration, University of Nebraska.
2- Bjornskiv, Christian. (2005), 'Basics of international economics', compendium, downloaded from ' book boon. Com'.
3- Branco, Castle., Nuno, Carlos. (December 1996), 'what are the major lessons from east asian development experience?'.
4- Briscoe, Ivan, (2009), 'Chasing The Tigers: Can Fragile States Copy The Asian Miracle', Fride Fundation, Seminar In Madrid 6-7 oct, 2008, Conference report.
5- Hu, Zuliu and Khan, Mohsin S. (April, 1997) .'Why is china growing so fast', ECONOMIC ISSUES, 8, IMF, WASHIGNTON. D.C.
6- Ivic, Mladen M. (2015), 'Economic growth and development', Journal of process management, JPMNT, New Tecnoligies, Vol 3, No.1.Phd, PIM university Of Banjaluka.
7- Rispense, Richard K.E. (December 2009), ' Modern economic growth theories and the miracle of the East Asian tigers', school of economics, staff papers, university of Rotterdam.
8- Rodrik, D. (1995b). Trade Strategy, Exports, and Investment: Another Look at East Asia. NBER Working Paper No. 5339, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

9- Rodrik, Dani. (January, 2006) What`s So Special About China`s Exports?, NBER Working Paper Series, 11947, Cambridge, Harvard University
10- Schemider, Ellen. (2006), ' The Relevence Of Foreign Trade In Explaining Growth- A look at east Asia', Christian-Albreches - University Of Kiel.
11- World Bank Group, (July, 2019), 'Egypt Economic Monitor, From Floating To Thriving- Taking Egypt's Exports To New Levels', Washington DC- 20433.
12- World bank. (1993), "East Asian Report".